A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/39/312
E/1984/106
21 June 1984
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت **
مناقشة عامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا — مقدمة ٣
ثانيا — الردود الواردة من الدول الأعضاء ٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٥
افغانستان ٦
بلغاريا ٦
بولندا ٧

* A/39/50.

** E/1984/100.

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الصفحة

تشيكوسلوفاكيا ٩
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ١٠
جمهورية بييلروسيا الاشتراكية السوفياتية ١١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ١٢
رومانيا ١٣
السلفادور ١٥
الصين ١٥
الفلبين ١٦
فييت نام ١٧
قطر ١٨
كوبا ١٩
هنغاريا ٢٢
ثالثا - موجز ردود المنظمات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة .. ٢٢
رابعا - ملاحظات ختامية ٢٥

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها ازاء التدهور الحالي في أحوال سير العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسيعها وازاء تزايد الخروج على مبدأ تعدد الأطراف في المبادلات والمفاوضات الاقتصادية . كذلك أعربت الجمعية العامة في ذلك القرار عن اقتناعها بأن التعاون الاقتصادي الدولي يجب أن يقوم على أساس مستقر وطويل الأجل ، هو أساس من التبادل الواسع النطاق للمعلومات ذات الصلة عن طريق منظومة الأمم المتحدة ، وبأنه ينبغي له أن يولي مبادئ المساواة في الحقوق والسيادة بين الدول ما تستحقه من مراعاة . ولاحظت الجمعية العامة أنه لا يمكن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية الا عن طريق التنمية المستمرة للبلدان النامية وأعربت عن اقتناعها بأن حماية التعاون الاقتصادي بين الدول من التأثير الضار للتوترات السياسية الدولية وتعزيز الثقة بين جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية من شأنهما أن يدخلا على هذه العلاقات عناصر مرغوبا فيها من الاستقرار والموثوقية بوصفهما اسهاما قيّما في الجهود الرامية الى انعاش التجارة العالمية ودعم الانتعاش الاقتصادي وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي السلمي واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٢ - وفي ذلك القرار ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يتشاور مع جميع الدول وكذلك مع المنظمات والهيئات الدولية في الأمم المتحدة ، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية بشأن نطاق التدابير الممكنة لبناء الثقة التي تفضي الى تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي والتعجيل به ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن النتائج التي يتوصل اليها .

٣ - وتنفيذا لذلك الطلب وجه الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ مذكرة شفوية الى جميع الدول والمنظمات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة دعاها فيها الى عرض آرائها في الموضوع . وقد ورد حتى اعداد هذا التقرير ١٦ ردا من الدول الأعضاء و٢٢ ردا من منظمات وهيئات الأمم المتحدة * .

---

* الأمانة العامة للأمم المتحدة (ادارة شؤون نزع السلاح) ، ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٤ - وتعالج الردود عامة ثلاث مجموعات من التدابير المتداعمة الى حد كبير :

(أ) اعادة تأكيد المبادئ والصكوك الأساسية للتعاون الاقتصادى الدولي ؛

(ب) بذل جهود تعاونية لتشجيع الانتعاش ، والتعجيل بالتنمية وتحقيق تقدم في المفاوضات الجارية ، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بتخفيض الانفاق العسكرى ؛

(ج) تدابير جديدة توضع خصيصا لتشجيع وتعزيز الثقة في التعاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك وضع طرق جديدة لتبادل المعلومات وانشاء آلية دولية جديدة ذات مهام استشارية أو توفيقية .

٥ - ويحوى الفرع الثاني أدناه مقتطفات من الردود التي وردت حتى الآن من الدول الأعضاء . وبسبب الرغبة في الايجاز لم تذكر الا المقتطفات ذات الصلة المباشرة بطلب الجمعية العامة الذى جاء في القرار ١٩٦/٣٨ . وتوجد النصوص الكاملة للردود في ملفات الأمانة العامة . ويحوى الفرع الثالث موجزا للردود الواردة من المنظمات والهيئات المعنية بالأمم المتحدة .

(تابع الحاشية *)

البشرية (الموئل) ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الطيران المدني الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ") .

Digitized by UNOG Library

ثانيا- الردود الواردة من الدول الأعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقدم الدعم السياسي في الأمم المتحدة للمطالب العادلة للبلدان النامية . كما أن المساعدة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، وكفاحه الحاسم لتخليص مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من سياسات القسر والابتزاز والتهديد ولايجاد تعاون دولي على نطاق واسع ، تشكل كلها اسهاما حقيقيا وأساسيا في اعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس عادل ومنصف . ويشكل تعاون البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، بحكم فحواه ومبادئه وأهدافه ، نوعا جديدا من العلاقة الاقتصادية الدولية ، على عكس النظام الذى تفرضه الامبريالية باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

٢ - وكما أكد زعماء حكومات البلدان الاشتراكية في البيان المشترك الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى ، التي عقدت في برلين في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ ، فانهم يدينون بحزم العدوان الاقتصادى بجميع أشكاله ، وأى محاولة لاستخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٣ - ان الاتحاد السوفياتي يدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير أكثر حسما لضمان عدم التأخير في اعلان عدم شرعية ما تمارسه الامبريالية من فرض السياسات الاقتصادية والقسر الاقتصادى على أية صورة من الصور .

٤ - وسوف يعزز هذه الغايات اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة ترمي الى ابطال الاتجاه السلبي الذى يعمل ، لأهداف سياسية ، على تقييد وزعزعة التعاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك التعاون بين الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة النمو ؛ والى حماية هذا التعاون من التأثير المدمر لسياسة تصعيد التوتر السياسي ، وذلك بتحريم استخدام أدوات الضغط الاقتصادى لممارسة الابتزاز السياسي ضد الدول ذات السيادة ؛ كما ترمي الى انشاء ضمانات للدول فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية في أقاليمها واشتراكها المتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

أفغانستـــان

[الأصـــل : بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايـــو ١٩٨٤]

١ ــ ترى حكومة أفغانستان أن اعتماد الجمعية العامة القرار ٣٨/١٩٦ قد بدأ اتجاها جديدا في الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة هاما للغاية بالنسبة لأفغانستان على الرغم من معارضة بعض البلدان الرأسماليـــة .

٢ ــ وقالت ، نحن نؤيد جهود الأمين العام في هذا الصدد ونحثه على مواصلة وإكمال مشاوراته مع جميع الدول ومع المنظمات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة بشأن نطـــاق التدابير الممكنة لبناء الثقة التي تشجع وتعزز التعاون الاقتصادي الدولـي .

بلغاريـــــا

[الأصل : بالانكليزيـــة]
[١٥ أيار/مايو ١٩٨٤]

تنطلق حكومة بلغاريا من المفهوم القائل بأنه لاعادة بناء الثقة في العلاقـــات الاقتصادية ، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أن تبـدأ بمراعاة القواعـد التقدمية المتأصلة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وفي الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد مراعاة فعالة ودقيقة . وعملا بتلك القواعـــد تؤكد بلغاريا من جديد عزمهـــا على أن تسهم ، بأقصى ما يمكنها ، في بناء الثقـــة فـــي العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وفي تنمية التعاون الفعال من جميع جوانبه في كـــل مجال دون أي تمييز على الاطـــلاق .

Digitized by UNOG Library

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]
[١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١- ان ايجاد نظام دولي للأمن الاقتصادى والتوصل الى اتفاق بالامتناع عن استعمال القوة الاقتصادية او التهديد باستعمالها امر يمكن اعتباره ، في المدى الطويل ، هدفا أساسيا يلي التطبيق الناجح لتدابير بناء الثقة .

٢- ويندرج مجال تنفيذ التدابير المقترحة لبناء الثقة في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، أى التجارة واشكال التعامل الاقتصادى ذات الصلة ، بما في ذلك تمويل التعاون والنهج الممكن الوحيد في التعرف على تدابير بناء الثقة التى يفترض ان تتخذ وبالتالي اختيارها هو الاستناد على الرأى الجماعي ، لأنه لابد لهذه التدابير ، لكي تكون فعالة من ان تلقى التاييد من جميع المعنيين .

٣- أما بالنسبة للعمل الذى تنطوى عليه تنمية هذا المفهوم ، فيمكن تصور السلسلة التالية من الجهود الدولية المقترحة :

(أ) وضع مشروع مبادئ توجيهية للسلوك الدولي في العلاقات الاقتصادية . وقد يتضمن هذا الامر وضع قائمة مفتوحة بتدابير بناء الثقة التى يمكن ان تعتمد بتوافق الآراء وان يعمل بها على اساس مؤقت . وان وجود نظام انذار مبكر بشأن تداولات السياسة الاقتصادية التى يحتمل ان تؤثر على اقتصادات الدول الاخرى قد يخدم بوصفه مثالا ايضاحيا لتدبير محدد لبناء الثقة والالتزام بالامتناع عن اللجوء الى تدابير في السياسة الاقتصادية سعيا وراء الغايات السياسية هو مثال آخر . وينبغي ان تدرج في القائمة التدابير التقييدية والتشجيعية لبناء الثقة : ترد تحت الفئة الاولى ، آليات تدخل الدول التى تصمم لمنع استخدام تدابير زعزعة الاستقرار ذات المصدر السياسي ، وترد تحت الفئة الثانية ، امكانيات استخدام تلك الآليات لتسهيل جهود التعاون الدولي (مثلا ، تصميم خطط تقديم المساعدة الخاصة للبلدان التى تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات هدفها مساعدتها على الوصول الى السوق وتصميم خطط تشجيعية للمشاريع المشتركة في مجالات الصناعة التحويلية والابحاث والتنمية او في مجال الاستثمار) ؛

(ب) تحليل امكانية ايجاد تدابير مختارة لبناء الثقة ، على نطاق عالمي او اقليمي على سبيل التجربة بتفويل هيئة او منظمة من هيئات او منظمات الامم المتحدة مسؤولية رصد فعاليتها . وفي الوقت نفسه ، يمكن ان يضطلع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك اللجان الاقليمية بدراسة اساليب اجراء تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في القائمة مع امكانية استخدام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ؛

(ج) وضع الاحكام التاسيسية لنظام من الامن في مجال التعاون الاقتصادى الدولي جنبا الى جنب مع اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وبذل الجهود الاقليمية من اجل الانتعاش الاقتصادى وتوسيع التعاون الدولي . وقد يتخذ النظام موضع البحث في

Digitized by UNOG Library

نهاية المطاف شكل مدونة لقواعد السلوك تشتمل على حظر على ، او نموذج لاعلان الامتناع عن استعمال القوة الاقتصادية او التهديد باستعمالها ؛

(د) وضع آلية دولية كافية ذات وظائف استشارية وتوفيقية لحل المنازعات الاقتصادية الدولية التي تشوبها الخلافات السياسية ، مع اعتبار الثغرة القائمة بين نظام قواعد التعاون الاقتصادي الدولي ونظام قواعد العلاقات السياسية الدولية . فلكل نظام توجد محافل وصكوك ومناسبات لحل المنازعات ، الا انه لا توجد بعد آلية لمراقبة التفاعل الهادئ بين النظامين ؛

(هـ) تعزيز نظام الامن الغذائي الدولي القائم بعنصر من المؤونة الغذائية التساهلية والتجارية المضمونة بوصف ذلك وسيلة تؤدي الى توزيع افضل للموارد النادرة في الزراعة العالمية والى تكثيف تقسيم العمل الدولي في ميدان الزراعة . ومن شأن تدابير بناء الثقة في ذلك الميدان ان تقلل من الشك في المؤن الغذائية ومنذ امكانية اللجوء الى المؤن الغذائية بوصفها سلاحا اقتصاديا ، وان تحول بالتالي دون توسيع السياسات الزراعية القائم على الاقتصاد الذاتي الكامل وما يتصل بها من الحمائية الزراعية .

٤- ولا ينبغي تأويل سياق الاحداث المقترح اعلاه ، او محتواها الموضوعي المقترح كذلك ، باكثر من انها خيار يضطلع به ، عند الاقتضاء ، تحت رعاية مؤسسات منظومة الامم المتحدة وهيئاتها . ولا تزال حكومة بولندا تأخذ موقف المرونة ازاء الاجراءات الواجب اتباعها من اجل تنفيذ فكرة تدابير بناء الثقة . وتعتقد اعتقادا جازما مع ذلك ان تنفيذ المفهوم سيرقى بدرجة كبيرة بتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية وبالانتعاش الاقتصادي على نطاق العالم . كما ترى ان كافة مجموعا البلدان ستحقق فائدة ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية او مستوى التنمية فيها . من اجراء الثقة المعززة في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة وترى كذلك انه يمكن ، دون شك التخفيف من الاتجاهات نحو الحمائية ، بما في ذلك " الحمائية السياسية " ، والاكتفاء الذاتي شبه المطلق .

٥- ومن شأن ادخال تدابير بناء الثقة في ممارسة العلاقات الاقتصادية الدولية أن يمهد الطريق لمضاعفة الامتيازات التي يمكن للمجتمع الدولي ككل ولاعضائه كل على حدة جنيها من التقسيم الدولي للعمل ، بينما تضيف ، في الوقت نفسه حافزا جديدا لتحسين العلاقات السياسية بين الدول . ويفسر هذا لماذا تقدر حكومة بولندا كثيرا الحوار الحكومي الدولي الجاري في اطار منظومة الامم المتحدة بشأن نطاق ومحتوى التدابير المحتملة لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد ثبتت بالفعل فائدة هذا الحوار بالاهتمام الذي قوبلت به المبادرة في عدد من المحافل في الامم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ويشمل ذلك البيان الهام للدول الاشتراكية الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لصالح التوسع مختلف الزوايا ، في التعاون النشط في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية ، دون اى تمييز وباللجوء الى تدابير اتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية وقد تجسد الدعم الدولي الآخذ في النمو في اعتماد الجمعية العامة ، دون اى معارضة ، للقرار ٣٩/١٩٦ الذي استهلت به

Digitized by UNOG Library

الجمعية حوارا فيما بين الدول الاعضاء يستهدف تعزيز الثقة في علاقاتها الاقتصادية ، وهو حوار تسعى التعليقات المذكورة آنفا الى اثرائه واكسابه حيوية .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ أيار/مايو ١٩٨٤]

١ - ان الضرورة التي تحتم التفكير في وضع تدابير لبناء الثقة واعتمادها وتطبيقها لا ينبغي ان تعطلها الطبيعة المعقدة لهذه المهمة أو اختلاف مصالح الدول . ومن الضرورى ان يشرع دون تأخير في اجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة في جميع المحافل الدولية العالمية ذات الصلة التي ينبغي ان يدرج في جدول أعمالها للدورات القادمة بند منفصل يتعلق بهذا الموضوع . وفي نفس الوقت فانه ينبغي ان تجرى في الأمم المتحدة دراسة استقصائية اساسية للآراء والأفكار المتعلقة بالاجراء الذى يمكن اتخاذه في هذا المجال . وسوف توفر مثل هذه الخطوة طريقة للنظر في الاسلوب والاتجاه اللذين يمكن اتباعهما لتحديد تدابير بناء الثقة في العلاقات الدولية تحديدا ملموسا .

٢ - ان حكومة تشيكوسلوفاكيا تعرب عن اعتقادها بأن سلطة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات التابعة لها ستصبح ضمانا للنجاح في القضاء على اسباب زعزعة الثقة في العلاقات الدولية في المجال السياسي والمجال الاقتصادى على حد سواء .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[١٦ أيار/مايو ١٩٨٤]

١ - ان تحقيق تقدم حقيقي وايجابي في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية يقتضي القيام أولا ببناء مناخ من الثقة والتعاون البناء فيما بين الدول .

٢ - وقد تمثلت احدى الخطوات الايجابية في هذا الاتجاه في اعتماد الجمعية العامة ، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، القرار ١٩٧/٣٨ ، الذى حثت فيه البلدان المعنية على الامتناع عن اتخاذ التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة القسر أو الضغط السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية وفي ذلك القرار ، اكدت الجمعية العامة بحق ان تلك التدابير القسرية لها تأثير سلبي على اقتصادات البلدان النامية وجهودها الانمائية ، ولانها لا تساعد على تهيئة مناخ من السلم والعلاقات الودية بين الدول .

Digitized by UNOG Library

٣ - ومن الناحية السياسية ، سيؤدى استخدام تلك التدابير الى مزيد من التدهور في المناخ الدولي كما سيوجد ، في التحليل النهائي ، تهديدا للسلم والأمن بوجه عام ، ويضعف دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تعزيز السلم والثقة ، ومن الناحية الاقتصادية ، يؤدى استخدام تلك التدابير الى ابطاء الجهود الدولية المبذولة في ميدان التنمية والتعاون على الصعيد الاقتصادى ويترك آثارا مدمرة تماما بالنسبة الى البلدان النامية ، لأنه ينتهك السيادة الوطنية لتلك البلدان ، ويزيد من صعوبة استخدام الموارد الطبيعية بأكثر الطرق فعالية لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادى ، كما يزيد من سوء احوال معيشة الجماهير العاملة .

٤ - وترى حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها شأن غيرها من البلدان ، انه يجب على المجتمع الدولي ان يتصرف بطريقة حاسمة بحيث يتم دونما ابطاء تحريم فرض السياسات الاقتصادية وتدابير القسر الاقتصادى .

٥ - وبوسع الامم المتحدة ، ومن واجبها ، ان تقوم بدور رئيسي في معالجة هذه المشكلة ، اذ ينبغي لها ان تعمل على زيادة انشطتها الرامية الى ابطال الاتجاه السلبي الجارى في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية . وينبغي للأمم المتحدة ان تتخذ خطوات عملية لحماية التعاون الاقتصادى الدولي من تأثير التوتر السياسي وذلك بتحريم استخدام وسائل الضغط الاقتصادى ضد الدول ذات السيادة .

٦ - وترى حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تنتهج سبيل التنفيذ الأمين لأحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٧ - وترى حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، متفقة في ذلك مع كثير من الدول الاخرى ، انه لا يمكن تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية الا بسيادة السلم والأمن الدوليين وكبح جماح سباق التسلح .

Digitized by UNOG Library

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - يبدو من الملائم والمناسب الآن للأمم المتحدة أن تدرس دراسة متعمقة الآثار الضارة للسياسة الامبريالية في القهر الاقتصادي واملاء الارادة الاقتصادية ، التي يجري تنفيذها انتهاكا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، وذلك من جميع مظاهر هذه السياسة وفيما يتعلق الأمر بكل الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ومستوى تنميتها .

٢ - ومن المفيد أن تشمل التدابير العملية التي تتخذ لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٣٨ تعيين العقبات التي تواجه العلاقات الاقتصادية الطبيعية فيما بين الدول ، وخصوصا العقبات التي تقام بطريقة مصطنعة لأغراض الضغط السياسي . ومما قد يساعد على تخفيض وازالة هذه العقبات قيام الأمين العام باعداد تقارير عن هذه المسألة كيما ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .

٣ - وعلاوة على ذلك فان الآراء والأهداف التقدمية الكامنة وراء انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومن ثم اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية واعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد تجعل من واجب الأمم المتحدة أن تعرب بعزم عن تأييدها لاستبعاد التسلط والابتزاز والتهديد من مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام تعاون اقتصادي دولي واسع يقوم على اساس الاحترام التام لمبادئ المساواة والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وفي وسع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ان تؤكد من جديد هذا الموقف باعتمادها اعلانا للجمعية العامة يكون مناسبا لذلك .

٤ - وترى حكومة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان من الضروري التشديد على انه لا يمكن تطبيع العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول إلا بازالة التوتر السياسي ووقف سباق التسلح ورفض سياسة الضغط والمواجهة قبل كل شيء . ومن الضروري ، تحقيقا لهذا الهدف أن تضاعف الدول الاعضاء في الامم المتحدة جهودها في تنفيذ سياسة السلم والتعاون الدولي .

Digitized by UNOG Library

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - ينبغي ، في رأى الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ان يتضمن أى برنامج لبناء الثقة في العلاقات الدولية فيما بين الدول العناصر التالية :

(أ) المراعاة الدقيقة لأى اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف وتطبيق مبادئ وقواعد وأحكام المبادلات الاقتصادية الدولية المعترف بها عموما وذلك من جانب جميع الدول ، ولاحترام استقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وكذلك للمساواة والمنفعة المتبادلة ؛

(ب) استعداد جميع الدول للعمل بروح من حسن النيّة من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية مع استيعاب المصالح المشروعة لجميع الشركاء والاستفادة من جميع الفرص المتاحة لحل المسائل الاقتصادية الدولية بروح من التعاون وعلى نحو يحقق مصلحة جميع الشعوب ، مع ايلاء المشكلات المحددة للبلدان النامية اهتماما خاصا ؛

(ج) اقامة تعاون تجارى واقتصادى وعلمي وتقني دولي طويل الأجل عن طريق ابرام معاهدات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين الدول ؛

(د) التعهد تعهدا ملزما بعدم نقل المشكلات الاقتصادية المحلية الى الشركاء التجاريين باتخاذ تدابير من طرف واحد في قطاع الضرائب أو القطاع النقدى أو القطاع الادارى ، وبعدم استغلال مواقف السيطرة في التجارة الدولية والشؤون الاقتصادية بما يضر بالدول الأخرى ؛

(هـ) الكفّ عن أية محاولات لتطبيق اللوائح الوطنية على الدول الأخرى وللتدخل في العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تربط هذه الدول ببلدان ثالثة ؛

(و) الوفاء بالتعهد الذى كثيرا ما تأخذه الدول على نفسها بالامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية جديدة وبالغاء التدابير الحمائية القائمة ؛

(ز) اقامة تعاون علمي وتقني دولي غير تمييزى وعلاقات نقدية وائتمانية دولية بغض النظر عن اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول .

٢ - ينبغي ان تكون الخطوة الأولى نحو بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي القيام فورا بالغاء جميع التدابير المتخذة بصدد الجوانب غير الاقتصادية ضد دول منفردة أو مجموعة من الدول والتي تتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها . وهذا

Digitized by UNOG Library

من شأنه ان يعيد التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني فيما بين الدول الى طبيعته ويخلق مناخا مواتيا للقيام في وقت مبكر باجراء مفاوضات عالمية في اطار الأمم المتحدة بشأن المشكلات الاقتصادية الأكثر الحاحا ، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٣ - وسوف تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، واللجنة الثانية ، خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، باعطاء أولوية لاعداد مشروع برنامج لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية واتخاذ مزيد من التدابير بهذا الخصوص .

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - ترى حكومة رومانيا ، انه من الجوهرى ، لتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ارساء هذه العلاقات بحزم على المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، والمساواة في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والنفع المتبادل وعدم استعمال القوة أو التهديد بها .

٢ - وترى ان الحكومات يجب ، من أجل تعزيز الثقة في العلاقات التجارية الدولية أن تحجم عن اتخاذ تدابير تستند الى اعتبارات سياسية لتقييد التجارة ، وان عليها ان تلتزم بوعي وفعالية بالتعهدات المتخذة على الصعيد الدولي .

٣ - وترى ان الدول المتقدمة النمو يجب ان تمتنع ، طبقا لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته السادسة ، ١٥٢ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، عن تطبيق القيود التجارية ، والحصار والحظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، كنوع من القسر السياسي ضد البلدان النامية ، مما يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، ويمثل انتهاكا للتعهدات المتعاقد عليها بين الأطراف المتعددة .

٤ - ويجب أيضا تطبيق أحكام قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته السادسة ، ١٥٩ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، تطبيقا تاما ، وبموجب هذا القرار يجب ان تمتنع البلدان المتقدمة النمو عن وضع قيود جديدة ، وأن تتخذ تدابير ترمي الى تحرير التجارة الدولية . وينبغي أيضا على الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أن تفي بدقة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في الاعلان

Digitized by UNOG Library

الوزارى المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بشأن الالتزام بمبادئ الاتفاق وقواعده وبأن تقاوم الضغوط الحمائية .

٥ - وترى انه ينبغي ، سعيا الى منع التطبيق التعسفي للتدابير التقييدية وضمان قدر أكبر من الأمن والعدالة للبلدان المصدّرة والمستوردة على السواء ، ان تستكمل على وجه السرعة ، المفاوضات في اطار " الاتفاق " بشأن ايجاد نظام محسّن للوقاية من فوضى الأسواق التي تحدثها الواردات .

٦ - وترى كذلك ان المزيد من الاعتماد الواسع على الاتفاقات والعقود الطويلة الأجل بهدف ضمان استقرار العلاقات التجارية وموثوقيتها ، يسهم في تعزيز الثقة في هذه العلاقات.

٧ - ويستدعي ايجاد جو من الثقة ، فيما يتعلق بالسلع ، توفر سبل الوصول غير المحدود لمصادر المواد الخام ، والطاقة ، وتثبيت الأسعار عند مستويات مربحة للمنتجين وعادلة للمستهلكين .

٨ - وترى أخيرا ان ضمان الثقة في العلاقات المالية الدولية ، يتطلب نبذ تدخل رأس المال المول في الشؤون الداخلية للدول ، واجراء زيادة كبيرة في الأموال المخصصة لتقديم المساعدة الى البلدان النامية ، وحل مشكلة ديونها الخارجية التي تتسم بالحدة بصورة خاصة ، وتخفيض أسعار الفائدة وتثبيتها عند مستويات رشيدة ، وتمكين البلدان النامية من الاستفادة بالائتمان الدولي وفق شروط مواتية .

٩ - ويجب على المنظمات الاقتصادية الدولية ، بما فيها المصارف الدولية ، أن تتحول الى مؤسسات ديمقراطية وأن تقوم قبل كل شيء بتعزيز مصالح البلدان النامية ومساعدتها في جهودها في مجال التنمية الاقتصادية .

١٠- وترى حكومة رومانيا ان الديون المستحقة على أكثر البلدان فقرا يجب أن تلغى وان ديون البلدان النامية الأخرى يجب ان تخفض بنسبة الدخل الفردى فيها وأن يعاد جدولتها وأن تكون بدون فائدة أو بأسعار فائدة مخفضة وعلى فترة طويلة . وكخطوة متوسطة ، والى ان يأتي الوقت الذى يمكن فيه وضع حلول وافية بالغرض ، يمكن تأجيل الديون الأجنبية المستحقة على البلدان النامية لسنتين أو ثلاث سنوات وجعلها بدون فائدة أو بأسعار فائدة مخفضة ، على ان تعقب ذلك مفاوضات في مؤتمر للبلدان المقترضة والمقرضة .

١١- وتؤيد حكومة رومانيا تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها ، كمرحلة أولى ، بنسبة ١٠ الى ١٥ في المائة ، مع استخدام جزء من المبالغ الموفّرة بذلك لتدعيم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

١٢- كما ينطوى خلق مناخ من الثقة في العلاقات الاقتصادية على العمل على ان توفر لجميع الدول ، بما فيها البلدان النامية ، حرية الوصول الى منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين بشروط مواتية ، والقضاء على ما يلحق بالبلدان النامية من آثار معاكسة بسبب هروب موظفيها المؤهلين ، وزيادة المساعدة المقدمة لتلك البلدان لتعزيز قدرتها على الحصول على التكنولوجيا وتكييفها وانتاجها واستخدامها .

السلفادور

[الأصل : بالاسبانية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٤]

أبلغت البعثة الدائمة للسلفادور الأمين العام انها قد أحالت مذكرته الشفوية الى وزير الخارجية للعلم ولاتخاذ الاجراء المطلوب .

الصين

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤]

١ - ينبغي توجيه التعاون الاقتصادى الدولي نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد قائم على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة . ويجب كذلك معارضته السياسات التمييزية .

٢ - والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية لها أهمية بالغة بالنسبة لانعاش الاقتصاد العالمي . وبالنظر الى الترابط الوثيق بين جميع البلدان والى الدور المتزايد الأهمية الذى تلعبه البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية فانه لا يمكن تحقيق بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية إلاّ عن طريق التنمية الاقتصادية المستمرة للبلدان النامية .

٣ - وينبغي ان تسعى جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، الى ايجاد جو سياسي مواتٍ بحيث تدفع التعاون الاقتصادى الدولي الى الأمام وتعمل على تحسين العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب .

Digitized by UNOG Library

الفلبين

[الاصل : بالانكليزية]
[٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١- لقد ادت الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد الدولي الى حدوث تدهور في ظروف ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسيعها ، لأزمة ابتعاد متزايد عن اتباع نظام تعدد الاطراف لاغراض التبادل والتفاوض الاقتصاديين . وتعترف الأمم المتحدة بهذا وتشعر ان على الدول الاعضاء ان تقترح التدابير الممكنة لاستعادة الثقة في نظام تعدد الأطراف من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والتعجيل به .

٢- وفي هذا الصدد ، توصي حكومة الفلبين ، من اجل البلدان النامية ،بنهج ذي شعبتين لبناء الثقة هذا :

(أ) تعزيز الاعتماد على النفس ؛

(ب) تأييد مبادئ عدم التمييز ، والليبرالية ، والاستقرار ، والصراحة في المحافل المتعددة الاطراف .

تعزيز الاعتماد على النفس

٣- يمكن تحقيق بناء الثقة في التعاون الاقتصادي الدولي بواسطة التعاون المستمر فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا . ونظرا لبطء التقدم المحرز في التعاون بين الشمال والجنوب ، تزايد الاعتماد على خيارات التعاون بين الجنوب والجنوب بوصف ذلك نهجا اكثر واقعية ازاء مشاكل التنمية . وهكذا تم وضع اسس التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان انامية بهدف رئيسي هو تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس . وان القاء نظرة متفحصة على الجهود التي بذلت حتى الان يبين ان العديد من الأنشطة ما زالت في مرحلة مبكرة جدا من التطور ويوحي بأن الحاجة تدعو الى دعم من البلدان المصنعة من اجل تكثيف برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . لذلك ينبغي اتباع مبادرات اكثر فعالية لتقديم الدعم اللازم لهذه البرامج .

../..

Digitized by UNOG Library

تأييد مبادئ عدم التمييز ، والليبرالية ، والاستقرار ، والصراحة في المحافل المتعددة الأطراف

٤- هناك حاجة لاجراء التعديلات الضرورية في نظام التجارة الدولية والنظام المالي من اجل تلبية مطالب البلدان النامية . ويمكن لهذا الاصلاح ان يتخذ شكل زيادة كبيرة في تمويل السيولة ، وتحسين في الظروف المرتبطة بتقديم مساعدة المدفوعات ، وزيادة في تدفق الاستثمارات والمساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو. والأهم من ذلك كله ، الى جانب دعم البلدان النامية ماليا ، هو ان تعترف البلدان المصنعة بأهمية تحرير التجارة بوصف ذلك خطوة اساسية نحو التعجيل في عملية التنمية وعودة العالم الى الوضع السوى . ومما تجدر ملاحظته ان المحافل الدولية ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة ، قد فشلت في الماضي في اعتماد برامج ذات معنى لان قدرة البلدان النامية لم تكن تلقى اعترافا جيدا ولذلك فهي تحتاج الى اعادة بناء .

٥- ان وجود بيئة محسنة للتجارة امر أساسي للنمو. ففي الماضي ، اعاقت التدابير التقييدية والحمائية عملية العودة الى الوضع السوى . وهكذا فان وجود التزام عملي المنحى بالمبادئ الاساسية للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة بشأن عدم التمييز والليبرالية والاستقرار ، والصراحة قد يوفر جوا مفضيا الى التقدم في الاقتصاد العالمي .

فيينت نـــام

الأصل : بالانكليزية/الفرنسية
١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤

فيما يتعلق بنطاق التدابير التي يمكن اتخاذها لبناء الثقة ، من اجل التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ ، تؤيد حكومة فييت نام كل التأييد الخطوات التالية التي اقترحتها حكومة بولندا :

(أ) اولا ، لعل الأمر يقتضي اتخاذ اجراءات تهدف الى وضع قائمة عملية بمبادئ توجيهية وقواعد للسلوك في المجال الدولي ترمي الى تدعيم الثقة في العلاقات الاقتصادية وبالتالي تدعم التعاون الاقتصادي الدولي . كما ان وضع قائمة بتدابير تكفل بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية قد يشكل خطوة اولى ؛

../..

Digitized by UNOG Library

(ب) ان تحليل امكانيات تطبيق تدابير من هذا النوع في الممارسات الدولية، ولو على سبيل التجربة اولا ، فيما يتصل بالمجالات الحساسة للتعاون الاقتصادى الدولي قد يشكل مجموعة ثانية من الاجراءات ؛

(ج) اما المسار الثالث للعمل فيمكن ان يتمثل في وضع الخطوط العريضة لنظام دولى لتأمين التعاون الاقتصادى ،ويقترن باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ويبذل جهود على المستوى الاقليمي بغية تحسين الحافة الاقتصادية وتعميق التعاون .

قطر

الاصل : بالعربية
١٤ آذار/مارس ١٩٨٤

ترى حكومة قطر ان التدابير التالية تساعد على بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية :

(أ) تصحيح الاختلال الصارخ في توزيع الرفاه الاقتصادى في انحاء العالم ، ويقتضي هذا ان يعطي المجتمع الدولى عناية خاصة للبلدان الأقل نموا والأشد فقرا ، خاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ؛

(ب) ايجاد حلول عادلة وعملية لمديونية البلدان النامية وبلدان العالم الثالث ، خاصة البلدان الأقل نموا . ويجب الا تسوى ديون هذه البلدان على حساب تقدمها واستقرارها الاقتصادى والاجتماعي ؛

(ج) تشجيع المفاوضات الدولية الرامية الى اقامة توازن افضل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، على ان تقوم هذه العلاقات على اساس التكافل الدولي ، وان تنتهج البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سبيلا مشتركا من اجل تحقيق مصالحها المشتركة وان يحل التضامن والتعاون والتفاهم محل التنازع والمواجهة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ؛ وعلى ان يستفاد في هذا من الجهود التي تبذلها المنظمات الاقليمية وحركة عدم الانحياز ، وهيئات الأمم المتحدة ؛ ويساعد على هذا ايضا تواصل الحوار المثمر بين الشمال والجنوب ؛

../..

Digitized by UNOG Library

(د) العمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية ، وتشجيع سياسة الاعتماد على الذات على ان يجرى ذلك في اطار من التناسق الدولي ؛

(هـ) مراعاة العدالة في توزيع الاعباء المتعلقة بالمساعدات المالية التي تقدم الى البلدان النامية . وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى الجهود التى تضطلع بها البلدان المصدرة للنفط فى مجال المساعدات المالية . فقد اوضحت الدراسات ان المساعدات المالية التى قدمتها هذه البلدان الى البلدان النامية بلغت نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي نسبة تفوق بكثير ما بلغته نسبة المساعدات المقدمة من البلدان الصناعية المتقدمة النمو . وقد بلغت هذه المساعدات مستوى مرتفعا في قيمتها المطلقة ، ووزعت على عدد كبير من البلدان النامية فى مختلف المناطق ، وقد تم توجيه جزء كبير من هذه المساعدات من خلال المنظمات الدولية ؛

(و) لا بد من حماية الاستثمارات الاجنبية من اخطار الاحتكار ، والتأميم الجزافي والتضخم المالي ، وعدم فرض قيود تعسفية على نقل عائد الاستثمارات الى البلدان الأصلية . . مع تهيئة المناخ المناسب لانجاح الاستثمارات ، وخاصة الاستثمارات الانتاجية التى من شأنها زيادة الدخل القومي للبلدان النامية ؛

(ز) التعجيل بقيام النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، على ان يقوم على مبادئ السيادة والمساواة بين جميع الأطراف ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤]

تعتقد حكومة كوبا ان اتخاذ التدابير التالية هو شرط أساسى حيوى بالنسبة لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية :

(أ) بدء حوار بناء في اطار الأمم المتحدة ، يهدف الى اقامة علاقات عادلة ومنصفة من بينها ، كأمر له اولوية ، الوفاء بطلبات البلدان النامية التى ترددت في مختلف المحافل الدولية ، وبصفة خاصة اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ؛

../..

Digitized by UNOG Library

(ب) تنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية العاجلة في مجالات هامة مثل مجالات الأغذية والتمويل والتجارة والطاقة وذلك للتخفيف ، جزئيا ، من الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلدان النامية ؛

(ج) الغاء ما على البلدان الأقل نموا من ديون اجنبية وقيام البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو بوضع شروط ملائمة تمكن البلدان النامية من القيام بالتدريج بسداد وخدمة ديونها الأجنبية ، وسوف يسهم هذا الى حد كبير جدا في تخفيف الحالة المالية الصعبة التي تعاني منها هذه البلدان ، وسيمكنها من تخصيص حصيلة صادراتها لتنمية امكاناتها الاقتصادية ؛

(د) القيام بتحويل موارد اضافية بشكل حقيقي وفعال من اجل تنمية البلدان النامية على اساس مخطط بشكل متزايد ومستمر ومأمون ، كوسيلة لحل المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها هذه البلدان وكحافز ضروري لتنفيذ البرامج الانمائية ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة والمشاريع التي تهدف الى ازالة التشوهات الهيكلية الموجودة في اقتصاداتها ، وهي التشوهات الموروثة عن السيطرة الاستعمارية التي كانت تخضع لها هذه البلدان في السابق ؛

(هـ) الوفاء على نحو دقيق بالالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والاتفاقات والعقود التي ابرمت مع البلدان الاخرى ؛

(و) الغاء الحمائية ، والحواجز الجمركية وغير الجمركية ومعدلات التبادل التجاري غير المتكافئة ، واستخدام مفاهيم مثل " التدريج " و " الانتقائية " وانهاء السياسات والممارسات التمييزية ،باعتبار هذا مسارا ملائما لخلق مناخ حقيقي للتعاون في العلاقات التجارية الدولية ؛

(ز) تخفيض معدلات الفائدة المرتفعة ، وازالة الظروف المسببة لزيادة الدين الخارجي بدرجة لا يمكن تحملها ، وتحويل الموارد المالية والنقدية عن طريق منح وقروض سهلة ، وزيادة اشتراك البلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية ؛ وسوف تكون هذه التدابير بمثابة خطوات أولية نحو اقامة نظام نقدي ومالي ودولي جديد ؛

(ح) مراعاة المبادئ الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وهذا شأنه ان يؤدي الى ايجاد مناخ للتعاون يسوده الاحترام الدقيق لحق تقرير المصير والسيادة الوطنية للدول ، وان يكفل اقامة علاقات عادلة ومنصفة فيما بين جميع البلدان ؛

Digitized by UNOG Library

(ط) التعرف على الاسباب الحقيقية لعدم تحقيق مرامى وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ودمج التدابير التصحيحية اللازمة التي قد تساعد على عكس هذه الحالة فى الاستراتيجية ، وذلك كجزء من عمليات استعراض وتقييم الاستراتيجية ؛

(ى) تعهد جميع الدول بعدم استخدام اى شكل من اشكال العدوان الاقتصادى ضد الدول الاخرى والغاء كل ما هو نافذ حاليا من هذه التدابير ؛

(ك) ايقاف الأنشطة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية والتي تؤدى ، عن طريق نهب الموارد الطبيعية والبشرية لهذه البلدان دون رحمة ، الى اعاقة تنمية امكاناتها الاقتصادية وتساعد ، عن طريق ممارسات هذه الشركات ، على زيادة تفاقم الحالة الخطيرة لاقتصادات البلدان النامية وخلق عدم استقرار سياسي واجتماعي ؛

(ل) انهاء استخدام المواد الغذائية كأداة للضغط السياسى ، وتحويل الموارد اللازمة الى البلدان النامية لاستثمارها في قطاع الاغذية ، وزيادة الاحتياطي الغذائي الى مستويات تتلاءم مع الاحتياجات العالمية ؛ وسيساعد هذا في ان يستأصل من العالم الجوع وسوء التغذية اللذان يؤديان الى تقويض الاستقرار السياسي والاقتصادى العالمي ؛

(م) تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومختلف المؤتمرات العامة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتى تقطع شوطا طويلا نحو حل او تخفيف المشكلات الملحّة المتأصلة في ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التي طال أمدها والتي تؤثر على البلدان النامية ؛ ويمكن بهذه الطريقة اتخاذ خطوات محددة فى اتجاه تحقيق نمو اقتصادى حقيقي لجميع البلدان ؛

(ن) تنفيذ تدابير محددة لنزع السلاح وتدابير لوقف التصاعد في سباق التسلح ، فضلا عن اى اجراء لحفظ السلم ؛ وسوف يخلق هذا مناخا من الثقة السياسية من شأنه المساعدة في تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ، وبالتالي اطلاق موارد هائلة لاستخدامها في التنمية الاقتصادية العالمية ، وخاصة لتنمية البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

هنغاريـــا

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٤ أيـــار/مايـــو ١٩٨٤]

١ - ان حكومة هنغاريا تقيم علاقاتها الاقتصادية الدولية على احترام السيادة وعلـــى مبادئ المصلحة والنفع المتبادلين ، والمعاملة غير المشروطة للبلدان الأكثر رعاية ، وعـــدم التمييز . وعلى هذا فان حكومة هنغاريا تتوقع ، بحق ، أن يطبق شركاؤها الاقتصاديـــون والتجاريون هذه المبادئ نفسها في علاقاتهم معها .

٢ - وازالة العوائق والحواجز التمييزية ، سواء كانت مطبقة لاعتبارات اقتصاديـــة أو اعتبارات سياسية محضة ، هي شرط أساسي لتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدوليـــة. ولا يمكن الحفاظ على علاقات تجارية واقتصادية مفيدة بشكل متبادل الا بروح النزاهه فـــي ممارسة الأعمال التجارية . ومن مقومات هذه الروح ، الشراكة الموثوقة وتجنب التحـــولات المفاجئة وغير المتوقعة .

٣ - وترى حكومة هنغاريا أنه ينبغي أن تقوم التجارة العالمية على المبادئ التالية :

(أ) معاملة الدولة الأكثر رعاية ؛

(ب) عدم التمييز ؛

(ج) الوفاء بحسن نية بالالتزامات التعاقدية .

٤ - ان للعمل الذى يجرى في المحافل المتعددة الأطراف ، بما فيها الأمم المتحدة، دورا ذا أهمية خاصة في عملية بناء الثقة الاقتصادية فهو يقدم فرصة لاستيضاح المواقـــف وتفهمها بشكل أفضل وبالتالي لازالة العقبات القائمة في وجه التعاون الاقتصادى . لكنـــه لابد لتحقيق ذلك من أن يعتمد جميع الأطراف المهتمين نهجا اقتصاديا ازاء هذه المشاكل بدلا من أى نهج آخر .

ثالثا - موجز ردود المنظمات والهيئـــات المعنية في الأمم المتحدة

١ - سلم بوجه عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية ومنظمات الأمـم المتحدة الأخرى ، كل في رده ، بالعلاقة الواضحة بين قرار الجمعية العامـــة ٣٨/١٩٦ والحاجة الماسة لتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وأشارت هذه الهيئات كلها

Digitized by UNOG Library

الى عدة قضايا ، من بينها الحاجة الى بذل جهد تعاوني جديد للعمل على تحقيق الانتعاش ، ودفع عجلة التنمية واحراز تقدم في المفاوضات الجارية . وفي هذا الصدد ،أشير على وجه التحديد الى الحاجة الى التوصل الى اتفاق في المفاوضات الجارية في ميادين السلع الأساسية ، والنقود والمالية ، وتحرير وتوسيع التجارة ، واستحداث التكنولوجيا ونظمها ، والشحن البحرى . وعلاوة على ذلك ، فان احتياجات ومشاكل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، والتجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، والتعاون الاقتصادى المتزايد بين البلدان النامية وتعزيز اعتمادها على الذات ، وتقديم البلدان الصناعية الدعم لتحقيق التعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان النامية ، وتحسين البيئة الطبيعية ، واحراز تقدم في نزع السلاح ، سيقت أيضا كمجالات من شأن الجهود التي تبذل فيها للتوصل الى اتفاق أن تحقق استعادة الثقة أو تعزيزها في العلاقات الاقتصادية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف .

٢ - وتضمنت أمور أخرى أشير اليها في ردود المنظمات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة شروط التبادل التجارى ، وأسواق المال الدولية ورصد ادارة الدين الخارجي ، والخبرات الاقليمية والقطاعية المكتسبة في انشاء وتسيير بعض المؤسسات الابتكارية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ - وفيما يتعلق بشروط التبادل التجارى ، شدد عدد من منظمات الأمم المتحدة على الافتقار الى الشفافية ، والتمييز والافتقار الى الاستقرار وهي أمور نفذت الى الشروط الحالية للتبادل التجارى . ولا يمكن صياغة الاستراتيجيات الموجهة للتصدير ، ولاسيما في البلدان النامية ، الا اذا عرفت جميع الجهات المعنية القواعد والأنظمة التي تحكم التجارة الدولية ، وفهمتها واحترمتها جيدا . واذا أغفلت هذه القواعد أو لم تلاحظ ، تزداد مخاطر التجارة وبالتبعية ، مخاطر قرارات الاستثمار مما يترتب عليه انكماش التجارة والتأثير على الانتعاش الاقتصادى العالمي تأثيرا ضارا . وفي هذا الصدد ، اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) اجراء دراسات متعمقة موجهة نحو تحديد الصعوبات والمشاكل التي تعوق التنمية العادية والثابتة للتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية لجميع البلدان . وينبغي أن تركز الدراسات على انتهاكات قواعد ومبادئ التجارة الدولية وأن تؤكد على الحاجة الى اتخاذ تدابير فورية في هذا المجال بالذات . ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أن أهم العناصر التي تسهم في انعدام الثقة في العلاقات التجارية تتمثل في الآتي : تزايد عدم ملاءمة الرسوم الجمركية ؛ استحداث مفاهيم جديدة وتحريف المفاهيم القائمة لتبرير زيادة التمييز في التجارة الدولية ؛ واستخدام التدابير التجارية كوسيلة لمحاولة انتزاع امتيازات غير تجارية بل أيضا امتيازات سياسية من الشركاء التجاريين ؛ والافتقار الى الترابط بين التجارة والنظم النقدية والسياسات ذات الصلة للبلدان التجارية الكبرى ، مما يؤدى الى تفاقم أزمات التجارة والمدفوعات في البلدان النامية على وجه الخصوص .

Digitized by UNOG Library

٤ - واقترحت لجنة اقليمية اقامة مشروع للمعلومات متعدد الأطراف من شأنه تزويد المصدرين بالبيانات الجارية والهامة بشأن التدابير والحواجز المؤثرة على البضائع التي تثير اهتمامهم بصفة خاصة .

٥ - وذكر التمويل الدولي وادارة الدين الخارجي كمثال متكرر لقضية أخرى أيضا ترى منظمات الأمم المتحدة ضرورة بذل جهود من أجلها ترمي الى بناء الثقة .

٦ - وهناك قدر كبير من عدم التيقن وانعدام الثقة في الأشكال الجديدة للتعاون الدولي التي تتضمن مصارف خاصة ، ومنظمات مالية دولية وحكومات بلدان مدينة وبلدان دائنة ، في حين أن هناك اعترافا متزايدا بضرورة اجراء عملية التسوية بشكل عادل ومنسق بين جميع المشتركين في أزمات الدين الفعلية . وجرى التشديد على الحاجة الى المشاركة في تحمل المسؤولية في مشكلة الدين الخارجي .

٧ - واستشهد على وجه التحديد بالجهود المبذولة ، للتوصل الى اتفاق بشأن مشروع مدونة السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية باعتبارها اجراء هاما لبناء الثقة . وتم التشديد على أن المفاوضات التي جرت على مدى السنوات السبع الماضية قد ساعدت في تهيئة مناخ أفضل في العلاقات بين بلدان الموطن ، والبلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية في مجال الاستثمارات عبر الوطنية ، ولو أن المفاوضات لم تحقق حتى الآن النجاح الذى يتوق اليه الجميع .

٨ - واسترعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الانتباه الى هيكله الفريد ، وولايته ، وأهدافه والطريقة الابتكارية التي يدعم بها هيكله التصويتي الثقة المتبادلة فيما بين أعضائه المؤلفين من ثلاث فئات وفي صلاحية اقتسام عبء المسؤولية بالتساوى .

٩ - وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى أنشطة مجموعة التعاون التجارى التي جمعت بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، والبلدان النامية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين ، كمثال جيد لبناء الثقة . وتكفل مجموعة التعاون التجارى ، عن طريق مجموعاتها الفرعية ، اقتسام الخبرة وتعزيز التعاون في شتى الميادين .

١٠ - وبعد أن أشارت احدى اللجان الاقليمية الى وجود مواجهة بين نظرتين مختلفتين (الشمال والجنوب) بشأن الطريقة التي يتوخى بها اعادة تشكيل النظام الدولي السائد ، حثت المجتمع الدولي على ايلاء الاحترام الواجب لـ " خاصية كل أمة واقليم على حدة وقبول التعددية ، على الصعيدين السياسي والاقتصادى على حد سواء " . وأشارت الى أن ثمة حاجة ماسة تدعو الى خلق " نظرة تفاؤلية " ، عن طريق وضع مجموعة دولية لمبادئ وقواعد السلوك تكون مقبولة لجميع البلدان .

../..

Digitized by UNOG Library

رابعا - ملاحظات ختامية

١ - ان التدابير الرامية الى بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي اقترحتها الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة ، والموجزة في هذا التقرير ، تشمل طائفة واسعة من القضايا المعقدة والأساسية . ويتمثل الاتجاه العام للردود في أنه يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية بين الدول . ولا يوفر عدد الردود الواردة حتى الآن أساسا كافيا كي يوصي الأمين العام باتخاذ اجراء محدد . بيد أنه في عدة مناسبات ، استرعى الأمين العام انتباه الدول الأعضاء الى الحاجة لاتخاذ اجراء عاجل لتحسين حالة الاقتصاد العالمي ولاسيما الاسراع بخطى تنمية البلدان النامية .

٢ - وتعكس الاجابات التعبير المتكرر عن القلق ازاء الحاجة الى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والنزعة الى تعدد الأطراف . كما أنها تعكس الحاجة الماسة الى النظر بصورة شاملة في التدابير التي من شأنها الاسهام في تعزيز روح الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن الواضح أنه يتعذر فصل المشاكل التي تواجه حاليا في تحسين هذه العلاقات ، عن التدهور الموازي في المناخ السياسي في المجتمع الدولي . ويبدو أن الأمر يقتضي اتخاذ اجراء في عدة جبهات .

- - - - -

Digitized by UNOG Library